وضع البنوك قوي ومتين.. والدليل مؤشرات السلامة المالية المتعددة

الهاشل: إجراءات «المركزي» التحوطية متزنة.. وعززت مكانة القطاع المصرفي بالاقتصاد الكويتي

د.محمد الهاشل خلال المقابلة التلفزيونية

رفعنا الفائدة 4 مرات وخالفنا «الفيدرالي» 5 مرات.. لتكريس جاذبية الدينار وتوفير بيئة للنمو الاقتصادي

مؤشرات السيولة بالقطاع المصرفي مريحة وتعبر عن جودة الأصول الائتمانية لدى البنوك

الأزمة المالية كشفت ضعف إدارات المخاطر ومعايير الحوكمة بالمؤسسات المالية

يرى محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل أن العالم مقبل على تحديات جسيمة مختلفة عن السابق، محذرا من أن الماضي لن يكون مؤشرا جيدا للمستقبل، في ظل ارتفاع مستويات الدين العالمي وتغير السياسات في الدول الكبرى وغموضها، ما سيلقي بظلاله على النمو العالمي، وبالتبعية على اقتصادات المنطقة.

ويضيف الهاشل، في مقابلة مع قناة العربية: «السنوات العشر الماضية كانت مليئة بالتحديات، ابتداء بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأميركية، ثم أزمة الديون السيادية في أوروبا في 2010، ثم حين داهمتنا الأزمة في عقر دارنا من خلال انخفاض حاد في أسعار النفط منذ 2014».

وأشار الى أن هذه الأزمات، وخصوصا الأزمة المالية العالمية، كشفت عن ضعف إدارات المخاطر، وضعف معايير الحوكمة في المؤسسات المالية في العالم ككل، وألزمتنا وحتمت علينا نظرة شمولية مختلفة، ومراجعة منظومة الرقابة بشكل كامل، ليس فقط في الشق الجزئي، بل أيضا على المستوى الكلي.

ولفت الهاشل إلى أن البنك المركزي اتخذ إجراءات تحوطية متزنة منذ اندلاع الأزمة العالمية، مكنت القطاع المصرفي من تعزيز مكانته في الاقتصاد المحلي، حتى يستمر في القيام بدوره في الوساطة المالية في الاقتصاد، وأدت إلى دخول البنوك في أزمة انخفاض النفط من موقع قوة، واستمرارها في ممارسة دورها بشكل سليم في الاقتصاد.

السياسة النقدية

في موضوع آخر، بين الهاشل أنه «ليس بالأمر اليسير رسم سياسة نقدية موائمة للظروف الاقتصادية المحلية في ظل نظام سعر الصرف المطبق في الكويت، والمرتبط بسلة من عملات الدول الكبرى التي تربطنا بها علاقات مالية وتجارية، خصوصا في الظروف الاقتصادية الراهنة، العالمية والمحلية».

وأوضح الهاشل أن «السياسة النقدية الأميركية اتجهت نحو التقييد والانكماش في الفترة الماضية، وإن كان ذلك قد تغير مؤخرا في الاجتماعين الأخيرين للفيدرالي الأميركي في ديسمبر 2018 ومارس 2019، حيث تغير توجه السياسة النقدية نحو الصبر قليلا والانتظار لحين بروز بيانات أكثر تبين اتجاه الاقتصاد الأميركي».

وبين أن سياسة التقييد الأميركية استمرت «على الأقل في الفترة منذ ديسمبر 2015، عندما بدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي برفع أسعار الفائدة مرة واحدة، ثم في ديسمبر 2016 مرة أخرى، ثم في 2017 ثلاث مرات، وفي 2018 أربع مرات».

وفي شرحه للسياسة النقدية الكويتية، قال الهاشل: «في الكويت رفعنا الفائدة فقط أربع مرات، وخالفنا الاحتياطي الفيدرالي خمس مرات أخرى، وذلك لتحقيق هدفين قد يكونان متعارضين في الوقت الراهن لكنهما من المتطلبات والثوابت الأساسية عند بنك الكويت المركزي. الهدف الأول هو تكريس جاذبية الدينار الكويتي وبقاؤه كوعاء موثوق ومجز للمدخرات المحلية. هذا الهدف يدعو إلى رفع أسعار الفائدة عندما يرفعها الفيدرالي الأميركي، حتى نحافظ على هوامش إيجابية لصالح الدينار الكويتي. وفي المقابل، نحتاج لتوفير بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي، وتخفيف الأعباء عن المقترضين، وتشجيع القطاع الخاص على الاقتراض للمساهمة في النمو الاقتصادي. هذا يدعوك على الأقل إلى الإبقاء على أسعار الفائدة».

وأضاف: «لذلك كان أمام البنك المركزي معضلة وصعوبة في رسم سياسة نقدية، لكن بإشادة من مؤسسات دولية أبرزها صندوق النقد الدولي، استطعنا رسم سياسة نقدية مؤاتية وموائمة للظروف الاقتصادية، حققت الهدفين معا، فمن جهة عززنا جاذبية الدينار كوعاء للمدخرات، وفي الوقت نفسه دعمنا النمو الاقتصادي من خلال مخالفتنا لأسعار الفائدة الأميركية».

«نحوط لا تحفظ»

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، أوضح الهاشل أن «بنك الكويت المركزي يتبع سياسة متحوطة وباتزان. هي ليست (شد أحزمة) أو (تحفظ) كما يطلق عليها، وإنما سياسة متحوطة تنظر إلى الأوضاع بنظرة شمولية، وتأخذ في الاعتبار الأوضاع الحالية والمستقبلية كذلك، وتتدرج في تطبيق السياسات التحوطية بشقيها الجزئي والكلي. وبسبب هذه السياسات المتحوطة المتوازنة استطعنا أن نحصن القطاع المصرفي، من دون أي تدخل أو خطط إنقاذ من الحكومة، واستطاع القطاع المصرفي الاستمرار في القيام بدوره في الوساطة المالية في الاقتصاد المحلي، مرورا بكل الأزمات».

وأكد محافظ البنك المركزي أن «القطاع المصرفي قوي ومتين، وتدل على ذلك مؤشرات السلامة المالية المتعددة». وردا على سؤال عما إذا كان البنك المركزي سيستمر في السياسة التحوطية أجاب: «درهم وقاية خير من قنطار علاج».

وأوضح الهاشل أنه «إذا نظرنا إلى مربع السلامة المالية للقطاع المصرفي، من حيث الكفاية الرأسمالية والسيولة وجودة الأصول والربحية، نجد أنها جميعا تدل على متانة وكفاءة القطاع المصرفي». وأضاف: فعلى سبيل المثال، الكفاية الرأسمالية الآن مستوياتها عند 18,3٪، كما في 2018، وبما يفوق بكثير الحد الأدنى المطلوب وفق تعليمات البنك المركزي ومتطلبات بازل- 3.

وتابع الهاشل: «لدينا خمسة مؤشرات للسيولة جميعها مريحة، بما في ذلك المؤشرات الجديدة وفق متطلبات بازل - 3. وكذلك بالنسبة لجودة الأصول، إذ انخفضت نسبة الديون المتعثرة إلى مستوى متدن لم نصله تاريخيا، عند 1,6٪، وهذه النسبة تعبر عن مدى جودة الأصول في المحفظة الائتمانية لدى البنوك». وفيما يتعلق بالربحية، تحقق البنوك ربحية جيدة، بما يدعم دورها ويعزز الكفاية الرأسمالية لديها ويجعلها بمنأى عن الاحتياج لأي دعم من الخارج. وقد رأينا نمو الأرباح في العامين الماضيين بنسبة 14٪، و18٪، على التوالي.

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في الكويت، رأى محافظ بنك الكويت المركزي أن الاستقرار الاقتصادي يحتاج إلى الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وإلى أمور أخرى كثيرة، أبرزها الإصلاحات الهيكلية والمالية والاقتصادية، التي نناشد السلطات دائما لتطبيقها.

العالم مقبل على تحديات جسيمة

رأى الهاشل أن «العالم مقبل على تحديات جسيمة ومختلفة تماما عما شاهدناه في السابق»، محذرا من أن «الماضي لن يكون مؤشرا جيدا للمستقبل». ومن تلك التحديات، أشار الهاشل إلى «ارتفاع حجم الدين العالمي إلى مستويات غير مسبوقة، عند نحو 244 تريليون دولار، أي ما يعادل 320٪ من الناتج العالمي الإجمالي»، موضحا أن هذا الرقم يشمل الديون السيادية وديون القطاع الخاص والأفراد.

واعتبر أن «تحدي الديون كبير، خصوصا للدول والمؤسسات والأفراد المقترضين بعملات أجنبية، إذ مع ارتفاع معدلات الفائدة والسياسات النقدية الانكماشية في الاقتصادات الكبرى، وكذلك ارتفاع أسعار الصرف للعملات العالمية، سيزداد عبء سداد الديون بالعملات الأجنبية».

ولفت الهاشل إلى أن من بين التحديات «التغير الكبير والجذري في السياسات في الدول الكبرى، وغموض هذه السياسات، والتركيز على النظرة الداخلية، وتعزيز النزعة الحمائية، و(بروز) الحرب التجارية بين الاقتصادات الكبرى». ورأى أن هذه العوامل «ستلقي بظلها على نمو الاقتصاد العالمي، خصوصا أن نعيش في اقتصادات صغيرة ومنفتحة على العالم، وبالتبعية سنتأثر بلا شك، عندما يحدث ركود أو تباطؤ في الاقتصاد العالمي سيؤثر ذلك على الطلب العالمي، وبالتالي يتأثر الطلب على النفط، وهو المورد الأساسي في اقتصاداتنا المحلية، وهذا بدوره سينعكس كأحد الآثار المباشرة على اقتصادنا المحلي». وأشار الهاشل إلى تحد آخر هو «الثورات التقنية والتغيرات الجذرية في طلبات العملاء واحتياجاتهم، وهذا يحتم على المؤسسات المالية أن تنظر نظرة مختلفة تماما إلى احتياجات ومتطلبات العملاء، لتلبيتها بالشكل السليم والمطلوب».

مع نظرة مستقبلية مستقرة

«موديز» تثبت تصنيف «كيبكو» عند Baa3

النظرة تعكس الوضع الصحي لسيولة الشركة

الوضع المالي والتجاري لمحفظة استثمارات «كيبكو» في المتوسط جيد نسبياً

محمود عيسى

ثبتت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيفاتها لشركة مشاريع الكويت القابضة كيبكو بالنسبة لالتزامات المصدر على المدى الطويل عند مستوى Baa3، وعلى المدى القصير عند مستوى P3 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأكدت الوكالة على أن التصنيفات المؤقتة المخصصة لبرنامج الأوراق المالية متوسط الأجل باليورو بقيمة 3 مليارات دولار الذي اصدرته شركة مشاريع الكويت SPC المحدودة وتصنيفات Baa3 على سنداتها غير المضمونة التي تستحق الدفع في 2020 و2023 و2027، فيما أبقت على النظرة المستقبلية المستقرة.

وقال كبير المحللين ونائب رئيس موديز للسوق المحلية والمحلل لشركة كيبكو ديون بيت إن النظرة المستقرة وتأكيد التصنيفات يعكس حقوق الاصدار المقترح والذي يقدر بحوالي 100 مليون دينار والذي من شأنه زيادة الارصدة النقدية لتصل الى حوالي 1,3 مليار دولار، بالاضافة لتعزيز السيولة لدى الشركة، كما انه يوضح التزام شركة كيبكو بالحفاظ على وضع مالي متحفظ عن طريق ضمان بقاء الرافعة المالية في السوق حول 25٪.

ويضيف بيت ان إجراءات التصنيف تعكس بشكل أساسي التوقعات التي تلي مسألة حقوق الاصدار، حيث ستنخفض قيمة رافعة الحصة السوقية لشركة مشاريع الكويت إلى24,5٪ من المستوى الحالي البالغ 33,8٪ (أسعار السوق المدرجة كما في 22 أبريل 2019) وبالتالي العودة إلى المستويات التاريخية وضمن توجيه تصنيف Baa3.

وقالت الوكالة انها تدرك أن مسألة حقوق الاصدارهي قيد الانجاز، ومن المقرر الانتهاء منها في بداية النصف الثاني من 2019 ويكتمل تماما الالتزام بالاكتتاب من قبل المساهم الرئيسي فيها وهو شركة الفتوح القابضة، مما يعزز الرأي القائل بدعم المساهمين المستمر لشركة كيبكو.

وقالت موديز ان ضعف تصنيف كيبكو عند مستوى Baa3 عائد الى تدني مستوى ربحية شركة OSN في السنوات الاخيرة، وانها تدرس خيارات للتخارج منها او تعزيز ربحيتها.

وتتوقع موديز ان تستخدم كيبكو عائدات هذا الاجراء لتحسين عوائد الاستثمار وتنويع نشاطات الأعمال، وتدرك موديز ان كل الخيارات الإستراتيجية يتم استخدامها بشكل متواز وستكون النتائج واضحة فقط في النصف الثاني من 2019.

واشارت موديز بشكل إيجابي الى استثمارات كيبكو الأساسية الأخرى الكبرى ومنها بنك برقان الذي يتمتع بتصنيف ودائع طويل الأجل عند مستوى A3 مع نظرة مستقبلية مستقرة، ومجموعة الخليج للتأمين ذات التصنيف من فئة (A3 للقوة المالية للتأمين مع نظرة مستقبلية مستقرة)، وشركة الخليج المتحدة القابضة التي سجلت نموا جيدا في الربحية خلال 2018.

وقد انعكس الاداء الجيد الى حد ما في ارتفاع أسعار الأسهم المدرجة حيث زادت القيمة السوقية للمحفظة 10٪ منذ بداية 2019 تصدرتها زيادة 28٪ في سعر سهم بنك برقان. اما استثمارات كيبكو الاخرى غير المدرجة – باستثناء OSN– فقد سجلت تحسنا في الاداء حيث ساهمت بدرجة اعلى من توزيعات الارباح لدى كيبكو.

وقالت موديز ان تصنيفات Baa3 لشركة كيبكو تستمر في اعطاء صورة لمحفظة الشركات المسيطرة على قطاعي الخدمات المالية والقنوات التلفزيونية المشفرة مدفوعة الأجر في السوق داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما توضح السجل التاريخي للمحافظة على وضع قوي للسيولة النقدية بحوالي 1,2 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2018 والميل القوي للتمويل المسبق للديون قبل حلول آجال الاستحقاق لاستبعاد مخاطر إعادة التمويل بالاضافة الى روابط بين المساهمين والأسرة الحاكمة.

وقالت موديز ان النظرة المستقبلية المستقرة تعكس الوضع الصحي للسيولة للشركة وتتوقع أن يبقى الوضع المالي والتجاري لمحفظة استثمارات شركة كيبكو في المتوسط في حالة جيدة نسبيا.

وتأخذ النظرة المستقبلية المستقرة في الاعتبار أيضا مسألة حقوق الاصدار المقترحة والتي ستعزز الرافعة المالية في إطار توجيهات الوكالة للتصنيف وافتراض ان هناك قرارا إيجابيا بشأن شركة OSN خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة وبالتالي فلن تستمر في إضعاف صورة الاداء العام للشركة.

تطوير وتمكين الشباب الكويتي أهم أولويات المؤسسة

هاشم لقيادي «النفط»: أهداف «البترول» المستقبلية «صعبة» لكنها ليست مستحيلة

هاشم هاشم

الشيخ نواف السعود الصباح

هاشم هاشم متوسطا قياديي القطاع النفطي

أحمد مغربي

أكد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم أن المؤسسة وضعت في خطتها الاستراتيجية 2040 مجموعة أهداف أولها الحرص والاهتمام في تطوير وتمكين الشباب الكويتي في القطاع النفطي «فهو الثروة الحقيقية للكويت بشكل عام وللقطاع النفطي بشكل خاص».

وأوضح هاشم في كلمته خلال ملتقى قيادي القطاع النفطي 2018-2019 أن الأهداف التي وضعتها المؤسسة «صعبة لكنها ليست مستحيلة ووضعنا توجهات استراتيجية في كيفية الوصول لها وتحقيقها».

وأشار هاشم في كلمته خلال الملتقى الذي نظمته شركة البترول الكويتية العالمية في نسخته العاشرة تحت شعار (ريادة عالمية) إلى أن الملتقى السنوي المفتوح لقياديي القطاع النفطي يهدف الى استعراض ثمرات الجهد والتعاون وما تم تحقيقه في العام الماضي والطموحات والإنجازات التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.

وحول مؤشرات الصحة والسلامة والأمن والبيئة، أوضح هاشم ان القطاع النفطي سجل معدل إصابات الحوادث الصناعية ذات الوقت المفقود مستوى أفضل من الشركات المماثلة بالنشاط وكذلك الحال للتسربات النفطية فقد سجل القطاع النفطي الكويتي معدلات أفضل مقارنة بالمتوسط العالمي الذي سجلته المنظمة الدولية لنفس القطاع.

وأضاف هاشم «لاحظنا في السنوات الأخيرة تحسنا في إدارتنا لتنفيذ مشاريعنا الكبرى بداية بمراحل إعداد الدراسات الأولية والتصاميم الهندسية مرورا بإجراءات المراجعة والموافقات إلى مراحل التنفيذ والمتابعة الحثيثة التي يقوم بها الجميع من إدارات تنفيذية ومجالس إدارات ومع هذا التحسن إلا أنه لا تزال هناك فجوات ومواطن قصور في التنفيذ تحتم علينا إيجاد سبل أفضل لإنجاز هذه المشاريع في وقت أقصر».

ولفت هاشم الى أن الصناعة النفطية تمر بتحديات كبيرة ومتزايدة والمنافسة فيها تنمو يوما بعد يوم، «فهناك منافسة في الإنتاج وتأمين حصص أكبر في السوق ومنافسة في استخدام التكنولوجيا والحلول الحديثة ومنافسة في التحول السريع إلى بدائل للطاقة، لذا فالمسؤولية علينا كقياديين في إدارة هذا القطاع مسؤولية كبيرة ولا بد من تركيز جهودنا وحث موظفينا على العمل كفريق واحد وبأسلوب عملي متكامل لمواجهة التحديات لتضمن تحقيق وتعظيم العائد على مواردنا».

وذكر هاشم ان حقبة النفط السهل بحسب المعطيات الآن تقترب من نهايتها وبالتالي تصبح عمليات استخراج النفط والمحافظة على الطاقة الإنتاجية المستهدفة أكثر تعقيدا وأكثر تكلفة من السابق وذلك يرجع إلى استخدام وسائل مختلفة وأكثر تعقيدا لتطوير الحقول وعمليات الحفر العميق بالإضافة إلى استخدام تطبيقات مختلفة لدعم المكامن كالغمر بالغاز او الغمر بالماء او البخار وغيرها والتي تجعل من تكلفة إنتاج البرميل تكلفة باهظة.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية الشيخ نواف السعود الصباح إن اتخاذ شعار (ريادة عالمية) لملتقى قياديي القطاع النفطي يأتي من واقع ملموس، حيث إن مؤسسة البترول الكويتية ومنذ تأسيسها في العام 1980 وهي تسعى إلى تبوؤ مكانة عالمية.

وحول المصافي التي تساهم فيها الكويت في الخارج من خلال شركة البترول الكويتية العالمية، أوضح الشيخ نواف انها تتمثل في مصفاة ني سونغ في ڤيتنام والتي تعمل حاليا بطاقة تكريرية تبلغ 200 ألف برميل يوميا بالإضافة الى مصفاة الدقم في عمان والتي يتم إنشاؤها حاليا وبلغت نسبة الإنجاز فيها نحو 15٪ ومن المفترض ان تعمل بطاقة تكريرية مماثلة لمصفاة ڤيتنام ليكون المجموع الإجمالي نحو 400 ألف برميل يوميا يتم تكريرها من النفط الخام الكويتي.